AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 22 – 26 يناير 2018

EX.CL/1059 (XXXII)

تقرير الأنشطة

لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد

AFRICAN UNION ADVISORY BOARD ON CORRUPTION

المجلس الاستشاري للإتحاد الإفريقي لمحاربة الفساد

CONSEIL CONSULTATIF DE L'UNION AFRICAINE SUR LA CORRUPTION

***CONSELHO CONSULTIVO DA UNIÃO AFRICANA* SOBRE CORRUPÇÃO**

P.O Box 6071, ARUSHA, TANZANIA -Tel: +255 27 205 0030- Fax: +255 27 205 0031
*Email: info@auanticorruption.org *Website: www.auanticorruption.org*

التقرير المرحلي التاسع
لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد
المُقدم إلى المجلس التنفيذي (يناير 2018)
مقدم وفقا للمادة 22
من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته

أولا: ملخص تمهيدي

1. أنشئ المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي المعني بالفساد وفقا لأحكام المادة 22 (5) (أ) من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. وقد تم اعتماد الاتفاقية في الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد في مابوتو، موزمبيق في 11 يوليو 2003 ودخلت حيز النفاذ في 5 أغسطس 2006 أي بعد ثلاثين يوما من إيداع صك التصديق الخامس عشر. وقد وقعت على الاتفاقية، حتى 30 نوفمبر 2017، 49 دولة وصدقت عليها وانضمت إليها 38 دولة.
2. ووفقا للمادة 22 (5) من الاتفاقية، تتمثل مهام المجلس في جملة أمور منها: "تعزيز وتشجيع اعتماد وتطبيق تدابير لمكافحة الفساد" من جانب الدول الأطراف لمنع وكشف ومعاقبة واستئصال الفساد والجرائم ذات الصلة في أفريقيا " و " تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشكل منتظم عن التقدم الذي تحرزه كل دولة طرف في الامتثال لأحكام هذه الاتفاقية ".
3. هذا هو التقرير التاسع للمجلس الاستشاري المعني بالفساد المقدم إلى المجلس التنفيذي. ويتضمن التقرير تفاصيل عن أنشطة المجلس الاستشاري التي تغطي الفترة من يناير إلى ديسمبر 2017 بالإضافة إلى تقييم تنفيذ الاتفاقية.

ثانيا: خلفية

4. يتألف المجلس من 11 عضوا (أحد عشر عضوا) ترشحهم الدول الأطراف وينتخبهم المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي من قائمة للخبراء. ويتألف المجلس حاليا من 10 (عشرة) أعضاء مع وجود منصب لعضوة من منطقة شمال أفريقيا يتم شغله في الدورة العادية الثلاثين للمؤتمر في يناير 2018. وستنتقل ولاية أعضاء المجلس من يناير 2017 إلى يناير 2020 نتيجة لانتخاباتهم المتداخلة. ويتألف المجلس من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- **السيد بيغوتو مياروم (تشاد)** – الرئيس، تم انتخابه في يناير 2017 ويقضي فترة ولاية أولى.
- **السيد حسين آيت شلال (الجزائر)** - نائب الرئيس، تم انتخابه في يوليو 2017 ويقضي فترة ولاية أولى.
- **السيدة إليزابيث أفيافي جنانسونو فورن (بنين)** – المقررة، تم انتخابها في يناير 2017 وتقضي فترة ولاية أولى.
- **السيد دانيال باتيدام (غانا)**، تم انتخابه في يناير 2017 لفترة ولاية ثانية.
- **السيدة فلورنس زيامبي (زمبابوي)**، تم انتخابها في يناير 2017 لفترة ولاية ثانية.
- **السيد جون كيثومي توتا (كينيا)**، تم انتخابه في يناير 2017 لفترة ولاية ثانية.
- **السيد باموني باسكال (بوركينا فاسو)**، يقضي فترة ولاية أولى.
- **السيدة سابينا سيجا (تنزانيا)**، تم انتخابه في يوليو 2017 ويقضي فترة ولاية أولى.
- **السيد بولوس كالونو نوا (ناميبيا)**، تم انتخابه في يناير 2017 ويقضي فترة ولاية ثانية. و
- **السيدة آن ماري موجمبا كيبونغوي سامينو (الكونغو)**، تم انتخابها في يوليو 2017 وتقضي فترة ولاية أولى.
- **السيدة آني- ماري موجمبا كيبونجوي سامينو (الكونغو)**، تم انتخابها في يوليو 2017 وتقضي فترة ولاية أولى.

ا. المكتب

5. تكفل هيئة المكتب، النبي تتألف من الرئيس ونائب الرئيس والمقرر، التخطيط لأنشطة المجلس التي لا غنى عنها في أداء مهامه وتنسيقها وفقا للمادة 22 (5) من الاتفاقية علماً بأن أعضاء المكتب لا يعملون من مقر المجلس الاستشاري ولكنهم يؤدون مهامهم في بلدان إقامتهم ويأتون فقط إلى المقر خلال الاجتماعات المقررة.

ب. الأمانة العامة للمجلس

6. تقدم الأمانة العامة، تحت الإشراف العام والمباشر للأمين التنفيذي والمقرر على التوالي، الدعم التقني والمهني والإداري واللوجستي إلى المجلس الاستشاري كما أن هيكلها التنظيمي الذي يقوم على سياسات الاتحاد الأفريقي يهدف إلى إدماج الموظفين المهنيين والفنيين والإداريين.

موظفو الأمانة العامة

7. حتى 15 نوفمبر 2017، كان لدى الأمانة العامة كامل الموظفين في إطار الهيكل المعتمد وعددهم 7 موظفين (سبعة) على النحو التالي:
   - سكرتير تنفيذي
   - موظف سياسات كبير معني بالمسائل السياسية والقانونية
   - موظف سياسات كبير معني بالمسائل الاقتصادية والإحصائية
   - موظف مالي وإداري
   - موظف توثيق
   - سكرتير ثنائي اللغة
   - سائق/ ساعي

ثالثا: أنشطة المجلس
أ- الاجتماعات النظامية

8. حتى 15 نوفمبر 2017، تم عقد اجتماعين قانونيين خلال الفترة قيد الاستعراض وهما: (1) الدورة العادية الافتتاحية الثالثة والعشرين المنعقدة في الفترة من 24 إلى 28 يوليو 2017 و (2) الدورة العادية الرابعة والعشرين التي عقدت في الفترة من 2 إلى 7 أكتوبر 2017، كما يعقد المجلس دورتين إضافيتين خلال السنة هما: (1) الدورة الاستثنائية الأولى التي ستعقد في 18 نوفمبر و (2) الدورة العادية الخامسة والعشرين التي ستعقد في الفترة من 11 إلى 16 ديسمبر 2017.
9. تجدر الإشارة إلى أن المجلس عقد جلسة مفتوحة في الفترة من 15 إلى 17 نوفمبر 2017، وتم توسيع نطاقه ليشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمكافحة الفساد (الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين).

الجلسات العادية

(أ) الجلسة العادية الافتتاحية الثالثة والعشرون المنعقدة في الفترة من 24 إلى 28 يوليو 2017 - أدى أعضاء اللجنة المنتخبون حديثا خلال هذه الدورة اليمين الدستورية وتم انتخاب مكتب جديد. ونظمت أيضا خلال هذه الدورة دورة توجيهية عنيت بتقديم لمحة عامة عن الاتحاد الأفريقي وأجهزته المختلفة وأساليب عمله.

(ب) الدورة العادية الرابعة والعشرون المنعقدة في الفترة من 2 إلى 7 أكتوبر 2017- اعتمد المجلس خلال دورته قواعد إجراءاته المعدلة كوسيلة لتعزيز تأثير وكفاءة عمليات المجلس، كما كوّن المجلس فرق عمل مختلفة وهي فريق العمل المعني باستعراض الآلية وفريق العمل المعني بمشروع 2018 والشراكات وتعبئة الموارد كآلية للتركيز على عملياته وتعزيزها.
(ج) الدورة الاستثنائية الأولى التي ستعقد في 18 نوفمبر 2017 - يتم تنظيم الدورة بهدف النظر في طرائق إدخالها في الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي التي تم استدعاؤها للنظر في مشروع مسودة 2017 – 2021 والمذكرة المفاهيمية لمشروع 2018، و
(د) الدورة العادية الخامسة والعشرون التي ستعقد خلال الفترة من 11 إلى 16 ديسمبر 2017- تهدف الدورة الأخيرة خلال العام إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل مشروع 2018.

الجلسات المفتوحة

(هـ) عقد المجلس، في الفترة من 15 إلى 17 نوفمبر 2017، أيضا جلسة مفتوحة تمثلت في تنظيم حلقة عمل استشارية قارية جرت خلالها مناقشة المذكرة المفاهيمية الخاصة بمشروع 2018 على نطاق واسع، فضلا عن الأنشطة ذات الصلة بهدف إثرائه وكذلك حشد الدعم لمشروع 2018. وأقرت حلقة العمل أيضا الخطة الاستراتيجية للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي المعني بالفساد للفترة 2017-2021 كما تم تبادل الأفكار بشأن قياس الفساد في أفريقيا. وقد ضمت الدورة أكثر من 100 مشاركا من وكالات مكافحة الفساد في الدول الأعضاء ال 32 والشركاء الانمائيين ومنظمات المجتمع المدني.

ب. تقييم حالة التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الفساد ومكافحته

10. حتى الآن، من بين 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي هناك 49 (تسعة وأربعون) توقيعا و 38 (ثمانية وثلاثون) تصديقا. ولم تصدق حتى الآن سبع عشرة دولة على الاتفاقية.
11. فيما يلي قائمة بالتوقيعات والتصديقات:

لا يوجد توقيع/ التوقيعات فقط

م.	البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ الإيداع
1	أنغولا	2007/01/22	-	-
2	الكاميرون	2008/06/30	-	-
3	جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-
4	الراس الأخضر	-	-	-
5	جيبوتي	2005/11/15	-	-
6	جمهورية الكونغو الديموقراطية	2003/12/05	-	-
7	غينيا الاستوائية	2005/01/30	-	-
8	اريتريا	2012/04/25	-	-
9	موريتانيا	2005/12/30	-	-
10	موريشص	2004/07/06	-	-
11	المغرب	2004/07/06		
12	الصومال	2006/02/23	-	-
13	ساوتومي وبرنسيب	2010/02/01	-	-
14	جنوب السودان	2013/01/24	-	-
15	السودان	2008/06/30	-	-
16	سوازيلاند	2004/12/07	-	-
17	تونس	2013/01/27	-	-

التصديقات (38)

م.	البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ الإيداع
1	الجزائر	2003/12/29	2006/05/23	2006/07/06
2	بنين	2004/02/11	2007/09/20	2007/11/07
3	بتسوانا	-	2014/05/14	2014/08/19
4	بوركينا فاسو	2004/02/26	2005/11/29	2006/02/15
5	بوروندي	2003/12/03	2005/01/18	2005/03/10
6	تشاد	2004/12/06	2015/03/03	2015/04/27
7	كوت ديفوار	2004/02/27	2012/02/14	2012/11/05
8	كوموروس	2004/02/26	2004/04/02	2004/04/16
9	الكونغو	2004/02/27	2006/01/31	2006/04/24
10	مصر	2017/01/30	2017/01/01	2017/08/25
11	إثيوبيا	2004/06/01	2007/09/18	2007/10/16
12	الغابون	2004/06/29	2009/03/02	2009/04/08
13	غامبيا	2003/12/24	2009/04/30	2009/07/09
14	غانا	2003/10/31	2007/06/13	2007/07/20
15	غينيا بيساو	2006/01/21	2011/12/23	2012/01/04
16	غينيا	2003/12/16	2012/03/05	2012/04/12
17	كينيا	2003/12/17	2007/02/03	2007/03/07
18	ليبيا	2003/11/05	2004/05/23	2004/06/30
19	ليسوتو	2004/02/27	2004/10/26	2004/11/05
20	ليبيريا	2003/12/16	2007/06/20	2007/07/20
21	مدغشقر	2004/02/28	2004/10/06	2005/02/09
22	مالي	2003/12/09	2004/12/17	2005/01/14
23	مالاوي	-	2007/11/26	2007/12/27
24	موزمبيق	2003/12/15	2006/08/02	2006/10/24
25	ناميبيا	2003/12/09	2004/08/05	2004/08/26
26	نيجيريا	2003/12/16	2006/09/26	2006/12/29
27	النيجر	2004/07/06	2006/02/15	2006/05/10
28	رواندا	2003/12/19	2004/06/25	2004/07/01
29	جنوب أفريقيا	2004/03/16	2005/11/11	2005/12/07
30	الجمهورية العربية الصحراوية	2010/07/25	2013/11/27	2014/01/27
31	السنغال	2003/12/26	2007/04/12	2007/05/15
32	سيشلس	-	2008/06/01	2008/06/17
33	سيراليون	2003/12/09	2008/12/03	2008/12/11
34	تنزانيا	2003/11/05	2005/02/22	2005/04/12
35	توجو	2003/12/30	2009/09/14	2009/10/22

م.	البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ الإيداع
36	**يوغندا**	2003/12/18	2004/08/30	2004/10/29
37	**زامبيا**	2003/08/03	2007/03/30	2007/04/26
38	**زمبابوي**	2003/11/18	2006/12/17	2007/02/28

12. يواصل المجلس إشراك وتوعية الدول الأعضاء بشأن ضرورة الانضمام إلى الاتفاقية من خلال النداءات وبعثات الدعوة رفيعة المستوى.

ج. تقييم التنفيذ

(أ) تقرير حول تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية

13. تلقى المجلس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقارير أساسية من زيمبابوي ويقوم المجلس باستعراض التقارير وفقا لقواعد الاجراءات الخاصة به.

(ب) بعثات التقييم

14. في سبتمبر 2017، اضطلع المجلس ببعثة تقييم إلى أوغندا للمشاركة مع الدولة في تقريرها حول الاتفاقية. وقد عقد الوفد اجتماعات مع مختلف السلطات بما فيها مفتشية للحكومة والمحاسب العام ووزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ودائرة المخابرات والتحقيق الجنائي التابعة للشرطة. كما اجتمع المجلس مع أكثر من 15 منظمة وطنية من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا الفساد في أوغندا.

(ج) التعاون مع أصحاب المصلحة

15. كجزء من ولايته وعملا بالمادة 22 (5) (ز) من الاتفاقية التي تنص على بناء شراكات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المشاركين في مكافحة الفساد، عقد المجلس عددا من اللقاءات مع أصحاب المصلحة المعنيين بمكافحة الفساد.

16. قام المجلس بالتنسيق مع المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمؤسسات المجتمع المفتوح واتحاد المحامين الأفريقيين والفريق العامل متعدد القطاعات المعني بمكافحة الفساد في شرق أفريقيا بتنظيم واستضافة اجتماع في 24 يوليو 2017 في أروشا بتنزانيا لاستعراض المذكرة المفاهيمية بشأن العام الأفريقي لمكافحة الفساد. وشملت توصيات الاجتماع تعزيز دور وسائل الإعلام والوكالات الوطنية لمكافحة الفساد والبرلمانيين والمجتمع المدني من خلال المشاركات المستهدفة.

17. شارك المجلس أيضا في ندوة أروشا الأولى بشأن جودة المؤسسات العامة في أفريقيا التي نظمها المركز الأفريقي للدراسات السياسية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي خلال الفترة من 1 إلى 3 نوفمبر 2017.

(د) التعاون مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأخرى

18. شارك المجلس، خلال العام، في عدد من الأنشطة التي نظمتها أجهزة الاتحاد.

19. وكان المجلس ممثّلا في الدورة العادية الحادية والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي احتفلت أيضا بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

20. وشارك المجلس أيضا في الحفل الافتتاحي للحوار القضائي الأفريقي الثالث تحت موضوع "تحسين الكفاءة القضائية في أفريقيا" الذي عقد في الفترة من 9 إلى 11 نوفمبر 2017 في أروشا بتنزانيا. وناقش الحوار سبل تعزيز الكفاءة القضائية في أفريقيا من خلال نظم المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا. وقد نظمت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب هذا الحوار تحت

رعاية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي.

(هـ) وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2021

21. تُوّج استعراض الخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2015 في أكتوبر 2015 بوضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2021. وخضع مشروع الخطة إلى حلقة عمل للتحقق من أصحاب المصلحة الرئيسيين كماعتم عرضه على المجلس التنفيذي للموافقة عليه.

(و) استعراض أداة / آلية لإعداد التقارير القطرية

22. بدأ المجلس عملية استعراض آليته الخاصة بإعداد التقارير القطرية من أجل تكييفها مع مهامه. وحتى الآن، يتم إعداد التقرير حول تنفيذ الاتفاقية من خلال استخدام الاستبيانات المرسلة إلى الدول الأطراف. وبعد بضع سنوات، ستصبح هذه الاستبيانات غير فعالة كوسيلة لقياس مستوى إدماج الاتفاقية في التشريعات الوطنية وتنفيذها من قبل الدول الأطراف. وسينظر المجلس في الآليات التي تستخدمها الهيئات الأخرى لمكافحة الفساد بغية اعتماد آلية تتناسب مع السياق الأفريقي.

(ز) الشراكات والتمويل

23. قام مجلس الإدارة خلال فترة ولايته بإشراك عدد من الشركاء المحتملين لتمويل برنامج أنشطته أو التعاون مع المجلس من خلال أنشطة مشتركة. وقد دعم مصرف التنمية الأفريقي استضافة الدورة المفتوحة ماليا وفنيا.

(ح) الأعمال التحضيرية للعام الأفريقي لمكافحة الفساد (مشروع 2018)

24. عقب القرار رقم ((EX.CL/Dec.978 (XXXI) للمجلس التنفيذي الذي أوصى بتعيين فخامة محمدو بوهاري رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية كبطل الموضوع لعام 2018، عقد المجلس مع اللجنة سلسلة من اللقاءات مع رئاسة الجمهورية والسلطات النيجيرية في 26 أكتوبر 2017. وأثناء المناقشات، تم تقديم ردود فعل عملت على إثراء المذكرة المفاهيمية بشأن مشروع 2018، كما ركزت المناقشات على التخطيط والاستراتيجيات لتنفيذ الأنشطة التي تقع تحت موضوع العام.

رابعا: التوصيات

(أ) التصديق على الاتفاقية من جانب جميع الدول الأعضاء

25. إن تصديق جميع الدول الأعضاء على الاتفاقية من أولويات المجلس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدقت مصر على الاتفاقية ويود المجلس أن يهنئ مصر رسميا على قرارها. ويلاحظ المجلس أنه في حين أن التصديق على الصكوك القانونية يتعلق بسيادة الدول، فإن المجلس يود أن يشجع جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية على أن تنضم إلى الاتفاقية، ولا سيما في ضوء موضوع العام الذي ذكّر به وتمناه المجلس التنفيذي من خلال القرار ((EX.CL/925(XXVII).

26. يتطلع المجلس إلى تعبئة قوية من جانب الدول الأعضاء لصالح التصديق العالمي على الاتفاقية.

(ب) تقارير الدول الأطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية

27. يود المجلس أن يشجع الدول الأطراف على تقديم تقاريرها حول تنفيذ الاتفاقية وفقا لالتزاماتها بموجب المادة 22 (7)، على النحو المشار إليه في قرار المجلس التنفيذي رقم ((EX.CL/651(XXVIII) ويوصي المجلس كذلك بأن تنشئ الدول الأطراف مراكز اتصال وطنية لتيسير الاتصال بين المجلس والدول الأطراف.

مذكرة مفاهيمية
حول مشروع المجلس الأفريقي لمكافحة الفساد
(مشروع 2018)

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 Fax: +251 115182072

مذكرة مفاهيمية

حول مشروع المجلس الأفريقي لمكافحة الفساد (مشروع 2018)

تحت موضوع:

" كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام لتحويل أفريقيا"

تمهيد

إن الطموح 3 من أجندة 2063 من أجل تحول أفريقيا يسعى إلى غرس ثقافة شاملة للحكم الرشيد والقيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. ويعترف الطموح رقم 4 بأن القيم / المبادئ المذكورة أعلاه هي شروط مسبقة ضرورية لتحقيق قارة سلمية خالية من الصراعات.

وبإعلان عام 2018 السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، أعطت أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي دفعة قوية إلى الأمام لجهودنا الجماعية الرامية إلى إيجاد أفريقيا سلمية وآمنة. في الحقيقة الفساد قاتل.

فالفساد يؤثر على حياة الناس اليومية، بدءا بالطرق التي بنيت بشكل سيء، وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والأدوية، والجريمة والعنف في مجتمعاتنا والعابرة للحدود، والخيارات السياسية المشوهة بالأموال والجشع.

قد تم القيام بالكثير على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية منذ اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد. وقد قامت الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بالتوعية حول الآثار المدمرة للفساد على حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على حد سواء. حيث قامت بتنفيذ حملات دعائية للتأثير على الخطط الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية التي تطالب بالتغيير المنهجي. وبالتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء، فقد التزمت بمعايير مكافحة الفساد المقبولة عالميا، ووضعت أدوات/نهجا مبتكرة وأجرت بحوثا لتعميق فهمنا الجماعي للفساد وأوجهه السلبية الكثيرة.

ويحدوني الأمل في أن تعمل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني مع المواطنين (النساء والرجال والشباب على حد سواء) وأجهزة الاتحاد الأفريقي وجميع أصحاب المصلحة الآخرين معا في عام 2018 وما بعده لرفع عبء الفساد من حياة الملايين من الأفريقيين المتضررين، ولا سيما الفقراء والمهمشين في مجتمعاتنا.

توقيع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

سعادة السيد موسى فكي محمد

مقدمة

إن اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الفساد في عام 2003 ودخولها السريع حيز النفاذ عام 2006 بعث الأمل في نفوس الكثيرين في أفريقيا في أن الحكومات في جميع أنحاء القارة عازمة على مكافحة الفساد. وقد مضت خمسة عشر (15) سنة، والفساد يعزز نفوذه في القارة، متخذا أوجها عدة. حيث يقوض أمن أفريقيا ويسبب أضرارا اقتصادية فادحة وينتهك حقوق الإنسان.

تعترف أجندة 2063 بأن الحكم الرشيد هو أحد الشروط المسبقة اللازمة لتحقيق أفريقيا مزدهرة وسلمية. وهذا يعطي شعورا بالإلحاح لمحاربة الفساد إذا ما أريد إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، بعد عامين فقط من الآن.

إن الفشل في التصدي للفساد يعرقل النمو المستدام على المدى الطويل ويقوض التنمية البشرية. فالفقراء هم الأكثر معاناة من الفساد. وتؤدي عدم المساواة في القوة والديناميات الجنسانية إلى جعل النساء والفتيات أكثر تعرضا لتأثير الفساد.

يبرز تقرير مبيكي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة كيف أن الفساد وضعف آليات الشفافية يفسحان المجال للتحايل الضريبي، والفوضى التجارية الخاطئة، والتسعير السيئ للتحويلات، والعديد من الطرق الأخرى المستخدمة لحرمان أفريقيا من جني ثمار مواردها. إن خمسين مليار دولار المتدفق من أفريقيا سنويا من خلال المؤسسات المالية الدولية كان بالإمكان استخدامها لخلق فرص عمل للشباب الذين يضطرون الآن إلى الهجرة غير القانونية سعيا للحصول على فرص أفضل للعيش.

وتقدم مذكرة المفاهيم هذه الأساس المنطقي لإعلان عام 2018 سنة أفريقيا لمكافحة الفساد. كما يحدد التدخلات التي ستبذل، بقيادة مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، والاتحاد الأفريقي، وأجهزته، والدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، جنبا إلى جنب مع المواطنين (النساء والرجال والشباب على حد سواء)، خلال دورة العام الحالي وما بعده.

ويأمل المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في إقامة شراكة مع الدول الأعضاء والجهات الداعمة للقارة في تنفيذ الأنشطة المحددة التي تركز على ما يلي:

- تعميق العزم والتركيز والخبرة لمعالجة جوانب الفساد الكثيرة التي تواجه أفريقيا؛
- توسيع نطاق جهود الدعوة وزيادة فعاليتها؛ و
- تعزيز وتوسيع الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة من خلال التعاون الاستراتيجي الذي يهدف إلى محاربة الفساد في القارة.

توقيع رئيس مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد

سعادة بيغوتو مياروم

السياق والتبرير

1. كان اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 11 يوليو 2003 بمثابة اعتراف واضح بالآثار السلبية للفساد وآثاره المدمرة على التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للقارة. وتبين المادة 4 (م) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي[1] والطموح رقم (3) من أجندة 2063 التزام القادة الأفريقيين القوي بترسيخ ثقافة سيادة القانون والحكم الرشيد. ويذهب الطموح رقم (3) من أجندة عام 2063 إلى القول بأنه بحلول عام 2063 سوف يكون الفساد والإفلات من العقاب من ذكريات الماضي؛

2. يشكل دخول اتفاقية منع الفساد ومكافحته حيز النفاذ على وجه السرعة دليلا على عزيمة الزعماء الأفريقيين على العمل كمسألة ذات أولوية من أجل مكافحة آفة الفساد[2]؛

3. تنص المادة 22 من الاتفاقية على إنشاء المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد داخل الاتحاد الأفريقي. وقد تأسس المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد وبدأ في العمل عام 2009، مع الاضطلاع بالمهام التالية:

- تعزيز وتشجيع وتطبيق تدابير مكافحة الفساد في القارة؛
- جمع وتوثيق المعلومات عن طبيعة ونطاق الفساد والجرائم ذات الصلة في أفريقيا؛
- وضع منهجيات لتحليل طبيعة ومدى الفساد في أفريقيا، ونشر المعلومات وتوعية الجمهور بالآثار السلبية للفساد وما يتصل به من جرائم؛
- إسداء المشورة للحكومات بشأن كيفية التعامل مع آفة الفساد والجرائم ذات الصلة في ولاياتها القضائية المحلية؛
- جمع المعلومات وتحليل سلوك وسلوك مؤسسات الفساد متعددة الجنسيات العاملة في أفريقيا ونشر هذه المعلومات على السلطات الوطنية المذكورة في المادة 18(1) من الاتفاقية؛
- وضع قواعد سلوك منسقة للموظفين العموميين والتشجيع على اعتمادها؛
- إقامة شراكات مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجتمع المدني الأفريقي، والمنظمات الحكومية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتيسير الحوار في مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة؛
- تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي على أساس منتظم بشأن التقدم الذي تحرزه كل دولة طرف في مجال الامتثال لأحكام الاتفاقية؛ و
- القيام بأي مهمة أخرى تتعلق بالفساد والجرائم ذات الصلة التي قد تسند إليها من قبل أجهزة السياسة في الاتحاد الأفريقي.

---

[1] الطموح 3: أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون

[2] دخلت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته حيز التنفيذ في 5 أغسطس 2006، بعد ثلاث سنوات فقط من اعتماده

4. تعتبر اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد أداة أساسية تتضمن أحكاما يمكن أن تتصدى لتحدي الفساد في القارة. غير أن ذلك لن يكون ممكنا إلا إذا التزمت الدول الأعضاء عمليا بالتصديق عليها وإضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها. وتعد الاتفاقية واحدة من الصكوك العالمية الشهيرة لمكافحة الفساد ولكنها لم تسفر عن نتائج تذكر بسبب ضعف الالتزام والتنفيذ من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن المفارقات أن عددا أكبر من البلدان الأفريقية صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدلا من الاتفاقية. وحتى تاريخه، لم تصدق سوى ثمانية وثلاثين دولة (38) دولة عضوا على الاتفاقية وأصبحت دول أطراف فيها. ومن ثم يتحتم على المجلس أن يتلقى الموارد الكافية (المالية والبشرية والتكنولوجية والهياكل الأساسية وما إلى ذلك) حتى يتمكن من أداء مهامه بفعالية وتعزيز مكافحة الفساد؛

5. من أجل تعزيز ثقافة الديمقراطية وضمان الحكم الرشيد وسيادة القانون، اعتمد الاتحاد الأفريقي الصكوك التالية التي تكمل الاتفاقية:

- الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد: اعتمد في 30 يناير 2007؛ المادة 2 (9).
- الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة: اعتمد في 31 يناير 2011؛ المادة 12
- الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية: اعتمد في 27 يونيو 2014؛ المادة 14

6. وتبين المادة 4 (م) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي[3] والطموح (3) من أجندة 2063 الالتزام القوي للقادة الأفريقيين بترسيخ ثقافة سيادة القانون والحكم الرشيد. ويذهب الطموح (3) من أجندة عام 2063 إلى القول بأنه بحلول عام 2063 سوف يكون الفساد والإفلات من العقاب من ذكريات الماضي؛

7. يمتلك الاتحاد الأفريقي مجموعة كبيرة من الأطر المعيارية التقدمية المتعلقة بالانتخابات والديمقراطية والحكم الفعال والمتجاوب في القارة. وتشكل هذه الأطر القيم الأفريقية المشتركة، بما في ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية وذات مصداقية وسلمية، وحكومة فعالة وفاعلة تقدم الخدمات لمواطنيها بطريقة خالية من الفساد، وحكومة شفافة ومتجاوبة وخاضعة للمساءلة تستجيب لمطالب المواطنين والتجنب عمدا الرضوخ لمصالح الشركات القوية. فالحكم الديمقراطي للموارد الطبيعية للقارة يرتبط ارتباطا وثيقا بفعالية واستجابة الحكم في أفريقيا؛

8. وتشير التقديرات المحافظة، وفقا لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا (تقرير مبيكي) إلى أن أفريقيا تفقد خمسين (50) مليار دولار أمريكي كل عام من خلال التدفقات المالية غير المشروعة. وقد بلغت الخسارة تريليون دولار في السنوات الخمسين الماضية؛ وتعزى 60٪ من هذه الخسائر إلى تهرب الشركات المتعددة الجنسيات من الضرائب.

9. تم إحراز تقدم كبير في مجال مكافحة الفساد في العقدين الأخيرين في أفريقيا. وكانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أكثر من شركاء راغبين في هذا المسعى، حيث اتخذت مبادرات وتدابير على

[3] الطموح 3: أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون

مستواها للتعبير عن الاتحاد الأفريقي للحزب الشيوعي الصيني، ولا سيما من خلال إنشاء مؤسسات وطنية لمكافحة الفساد. ونتيجة لذلك، وفي الوقت الذي تشهد فيه القارة تحديات مستمرة في مجال الفساد، فقد قطعت خطوات كبيرة وأحرزت بعض الإنجازات الجديرة بالملاحظة. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا تواجه العديد من التحديات الفساد، وأهمها الاستيلاء على الدولة من قبل مصالح الشركات القوية.

10. وقد كشف الاجتماع التفاعلي الأول بين البرلمان الأفريقي والمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد والمجتمع المدني في 3 و 4 أغسطس 2016 الحاجة إلى إقامة تحالفات وتبادل الأفكار وزيادة الإرادة السياسية إلى أقصى حد ممكن، حيث تقوم مختلف أصحاب المصلحة "بتوحيد جهودها معا للتصدي الجماعي للفساد". وبالإضافة إلى ذلك، أبرز الحوار الرفيع المستوى بشأن الأحزاب السياسية والعنف الانتخابي في أفريقيا (برايا، سبتمبر 2016) أن الفساد السياسي والانتخابي يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام نزاهة الانتخابات في أفريقيا.

11. تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور رئيسي في التصدي لآفة الفساد، ولا سيما من خلال الدعوة ورصد جهود الدول (على جميع المستويات) والمنظمات الحكومية الدولية، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى نهج أكثر توحيدا واستراتيجية بشأن مكافحة الفساد. وقد توصل المنتدى الثاني للمجتمع المدني حول المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد الذي عقد في الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر 2016 في أروشا/ تنزانيا، إلى أن جهود مكافحة الفساد تكون أكثر فعالية، عندما يكون جميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك الحكومات والبرلمانيون وغير الحكوميين والجهات الفاعلة، وما إلى ذلك) يتبعون نهجا أكثر شمولية واستراتيجية وتنسيقا.

لماذا إعلان عام 2018 سنة إفريقية لمكافحة الفساد؟

12. لا يزال الفساد يعيق الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي، والتحول الاجتماعي والاقتصادي، والسلام والأمن في الدول الأعضاء. وقد وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي صكوكا تنظيمية جديرة بالثناء وأنشأت مؤسسات مختلفة لمكافحة الفساد في أفريقيا؛ ومع ذلك لا يزال التحدي ماثلا فيما يتعلق في الالتزام بالنهج المؤسسي لمكافحة الفساد من جهة وسد الفجوة بين وضع والمعايير وتنفيذ هذه المعايير من خلال السياسات الملائمة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية من جهة أخرى. وإذا لم يتم التصدي للفساد في أفريقيا، فإن أجندة أفريقيا 2063 وخطة عملها العشرية الأولى والخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030 ورؤية عام 2020 بشأن إسكات البنادق قد لا تسفر عن النتائج المتوقعة؛

13. وبعد مرور خمسة عشر (15) عاما على اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، يتيح عام 2018 فرصة جيدة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، وتقييم ما يتعين القيام به، ووضع استراتيجيات جديدة للتصدي بشكل مناسب لتحديات الفساد الجديدة.

14. في حين شهدت القارة نموا اقتصاديا واجتماعيا مستمرا على مدى العقدين الماضيين، تفاقمت ثقة الجمهور بالتركيز على الأولويات والمكافآت على المدى القريب، التي يدفعها الفساد، وسياسة دورة الانتخابات، أو أهداف النتائج الفصلية التي كثيرا ما تتركها والشباب أسوأ حالا من آبائهم. وبدلا من الطموح إلى مستقبل مستدام يعمل للجميع، ترك الكثيرون لديهم شعور باليأس إزاء المثل العليا للتقدم والتكنولوجيا والتجارة والعولمة بسبب بروز وعدم المساواة الذي يعززه الفساد.

15. ومن خلال التعبئة المستمرة للشعب الأفريقي والشتات، هناك على نحو متزايد ملكية الناس وحشدهم ضد الفساد. ومع ذلك، فإن القبول/التسامح الاجتماعي للفساد لا يزال مرتفعا جدا. ولهذا السبب فإن إعلان عام 2018 سنة أفريقيا لمكافحة الفساد هو فرصة إلهام الجميع لاحتضان أدوات ومقاربات مبتكرة ومضاربة للفساد موجودة حاليا.

16. وسيتيح إعلان عام 2018 سنة أفريقيا لمكافحة الفساد، تحت عنوان: "الفوز بمكافحة الفساد، وهو طريق مستدام لتحويل أفريقيا، فرصة أخرى لتعزيز المكاسب التي تحققت على مر السنين، وضمان تعاون أفضل، والمساعدة القانونية المتبادلة، وضمان تعاون دولي أقوى في التعامل مع الفساد.

أهداف السنة الأفريقية لمكافحة الفساد

الهدف العام

17. يتمثل الهدف العام للسنة الأفريقية لمكافحة الفساد في تعزيز مكافحة الفساد والإفلات من العقاب على القارة بوصفها طريقا مستداما لأفريقيا المزدهرة والسلمية.

الأهداف الخاصة

18. تشمل الأهداف الخاصة للاحتفال ما يلي:

1) تقييم التقدم المحرز في مجال مكافحة الفساد؛ واعتماد أفضل الممارسات منذ بدء نفاذ الاتفاقية؛

2) زيادة المساحة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأشكال الاتصالات الجديدة، ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة الفساد في أفريقيا؛

3) تقييم مستوى التصديق على الصكوك الدولية والقارية والصكوك الدولية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على مكافحة الفساد على الصعيد الوطني وإضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها. وتشجيع الدول الأعضاء على وضع سياسات وخطط عمل وبرامج من أجل تعزيز مكافحة الفساد في أفريقيا؛

4) بناء موقف أفريقي مشترك بشأن استرداد الأصول الأفريقية الموجودة لدى الولايات القضائية الأجنبية؛

5) تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في مجال مكافحة الفساد؛ ولا سيما تلك التي تسعى إلى وضع سياسات وخطط عمل وبرامج؛

6) المساهمة في تعزيز تنفيذ سياسات مكافحة الفساد.

19. من المأمول أن يشرع أصحاب المصلحة والشركاء في تنسيق حملات التوعية والدعوة والرصد على جميع المستويات (السياسية والمؤسسية ومنظمات المجتمع المدني والمستويات الوطنية والمجتمعية) وزيادة التبني من قبل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

النتائج المتوقعة للسنة الأفريقية لمكافحة الفساد

20. في نهاية السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، من المتوقع أن:

1) يتضاعف عدد المبادرات التي يقودها المواطنون والمدعومون من الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الفساد في جميع أنحاء أفريقيا، مع زيادة التعريف في جميع أنحاء القارة بمخاطر الفساد على التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا؛

2) ستكون هناك زيادة في مشاركة المواطنين والمؤسسات الحكومية في الصكوك والتدابير الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد؛

3) ستكون هناك زيادة في إضفاء الطابع المحلي وتنفيذ جميع صكوك الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية[4] التي لها محامل لمكافحة الفساد على المستويات المحلية والوطنية والقارية؛

4) تساهم مكافحة الفساد مساهمة كبيرة في تحقيق أجندة 2063؛ وتنفيذ خطط التنمية الأخرى ذات الصلة التي تستهدف التنمية المستدامة للقارة؛

الأنشطة المخصصة للسنة الأفريقية لمكافحة الفساد

21. لضمان تحقيق الأهداف المبينة أعلاه، من المقرر أن تبدأ سلسلة من الأنشطة في عام 2017، تتستمر طيلة عام 2018 بأكمله، لتقييم المكاسب التي تحققت حتى الآن في مجال مكافحة الفساد، واستعراض حالة الفساد في القارة ، وتقييم ما يتعين القيام به لخلق ثقافة النزاهة في القارة، واستكشاف أفضل السبل لمعالجة التحديات المتبقية.

22. تم تنظيم الأنشطة في 4 مجموعات هي الأنشطة التحضيرية والاستشارية؛ وتوليد المعارف وإدارتها؛ والدعوة والتوعية، والحوار المتعدد القطاعات

23. وكجزء من الأنشطة، تم اقتراح خطة اتصال تشمل الشركاء والمشاهير الأفريقيين كمؤيدين للدعوة إلى مكافحة الفساد في أفريقيا. وتقترح الخطة رسالة واضحة ترتبط بأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي. وهناك حاجة، على وجه الخصوص، إلى بناء علامة تجارية عن طريق إشراك وسائط الإعلام واستخدام أدوات الاتصال الحديثة، مثل أدوات التلفزيون والأدوات الإلكترونية لتعميم رسالة السنة الأفريقية لمكافحة الفساد.

الأنشطة المقترحة والجداول الزمنية

24. يرجى الاطلاع على الملحق المرفق.

التمويل

25. في حين يتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من التمويل من الاتحاد الأفريقي، سيطلب الدعم أيضا من الشركاء في جميع أنحاء العالم. وسيشمل الشركاء المحتملون، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1) الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (سيتم تحديدها)

[4] يتم إيلاء اهتمام خاص لمنطقة وسط أفريقيا التي تتخلف عن المجموعات لاقتصادية الإقليمية الأخري من حيث مكافحة الفساد وأدوات الحكم الرشيد

2) البنك الأفريقي للتنمية

3) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

4) الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)

5) الاتحاد الأوروبي،

6) البنك الدولي،

7) الوكالة الأمانية للتعاون الدولي

8) المنظمة الدولية للفرانكوفونية

9) أمانة الكومنولث

10) الحكومات الأجنبية (مثل أستراليا وكندا والصين والدنمارك والهند ونيوزيلندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)

11) الشركات الخاصة الأفريقية (سيتم تحديدها)

12) المؤسسات الأفريقية الخاصة (أي: تروست أفريكا)

13) الأثرياء الأفرقيون (سيتم تحديدهم).

الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

26. في حين تشارك جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، فإن أجهزة التنسيق الرئيسية هي المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، ومنصة المنظومة الأفريقية للحكم ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة من خلال إدارة الشؤون السياسية.

27. سيقوم فخامة الرئيس محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية بتوجيه الاتجاه السياسي العام

28. ستقوم لجنة مكونة من أمانة المنظومة الأفريقية للحكم وأعضاء منظمة المنظموة الأفريقية للحكم وممثلين عن جمهورية نيجيريا الاتحادية بتنسيق المشروع على المستوى الفني والتشغيلي.

29. ستقدم لجنة التنسيق تقارير دورية إلى رئيس المفوضية وأجهزة صنع السياسات المطلوبة والمناصر. وستكون اللجنة التوجيهية أيضا مسئولة عن رصد وتقييم البرنامج.

مشروع قرار

بشأن تقرير المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد

إن المجلس التنفيذي

1. **أحيط علما** بالتقرير التاسع للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي المعني بالفساد والتوصية الواردة فيه.
2. **يشير إلى** قرار الجمعية العامة Assembly/AU/Dec.14(XXIX) Rev.1 لعام 2018 بإعلان عام 2018 "العام الأفريقي لمكافحة الفساد" (المشروع 2018) بشأن موضوع "الفوز بمكافحة الفساد: طريق مستدام لتحول أفريقيا".
3. **أحيط علما** باعتماد قواعد الإجراءات للمجلس التنفيذي المراجعة التي تم اعتمادها أثناء الدورة العادية الرابعة والعشرين للمجلس.
4. **يحث** الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك من أجل تحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية في عام 2018.
5. **يحث** الدول الأطراف في الاتفاقية التي لم تقدم بعد إلى المجلس التنفيذي تقريرها الأساسي حول تنفيذ أحكام الاتفاقية وفقا للمادة 22 (7) من الاتفاقية.
6. **يحث** الدول الأطراف على الامتثال للمادة 4 (1) والمادة 20 (1) من الاتفاقية وتزويده بالمعلومات اللازمة في غضون ستين (60) يوما من اتخاذ هذا القرار.
7. **يعرب عن تقديره** لفخامة محمد بوهاري رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على إدارته للمشروع لعام 2018 ويدعو الدول الأعضاء إلى دعمه وكذلك المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي المعني بالفساد في تنفيذ المشروع.
8. **يدعو** المجلس الاستشاري المعني بالفساد إلى مكافحة آفة الفساد وتيسيره للتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ويذكر بضرورة العمل مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين على تنفيذ التوصيات للفريق رفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا وأن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في عام 2019.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2018-01-26

Activity Report of the African Union Advisory Board on Corruption (AUABC)

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8426

Downloaded from African Union Common Repository